الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
25 October 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ديالو ..... (السنغال)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-50748X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيدة بيك** جي - أه (جمهورية كوريا): قالت إنه على الرغم من تحقيق إنجازات جديرة بالذكر، فإن التفاوت في إحراز التقدم والفجوات المتنامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ستظل مسألة مطروحة بعد عام ٢٠١٥، واعتبرت أن موضوع الدورة الحالية للجمعية العامة، أي ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“، جاء في الوقت المناسب تماماً.

٢ - وأعربت المتكلمة عن ترحيب وفدها بنتائج المناسبة الخاصة التي عُقدت مؤخراً لمتابعة الجهود التي تبذل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، وبالالتزام القوي بتحقيق التنمية المستدامة الذي جرى الإعراب عنه في الجلسة الافتتاحية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بنجاح الأهداف الإنمائية للألفية: تعجيل الإجراءات وإقامة الشراكات لتحقيق النتائج. وأشارت إلى التقدُّم الذي أحرزته لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية الاتساق في جميع العمليات المتعلقة بالتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقالت إن اتخاذ الجمعية العامة القرار ١/٦٨ المتعلِّق باستعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيجعل المجلس قادراً على القيام بدور رئيسي في صوغ خطة التنمية.

٣ - وواصلت حديثها قائلة إن الشراكات الشاملة المتعددة الأطراف ينبغي لها أن تُشرك مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما فيها الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والمجتمع المدني، كما ينبغي لها أن تشمل المسائل المتعلقة بالإبداع والابتكار والخبرة والمعرفة. وقالت إن وفدها يتطلّع إلى مواصلة بحث اقتراح الأمين العام إقامة مرفق جديد للشراكات تابع للأمم المتحدة. ومن الممكن أن تكون شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعّال بمثابة آلية للمساءلة المتبادَلة وأن تسهم في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - وقالت إن حكومتها زادت ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية بنسبة تزيد عن ١٧ في المائة في عام ٢٠١٢، وحققت أعلى معدل للزيادة بين البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وأضافت قائلة إن حكومتها ملتزمة أيضاً بزيادة التعاون مع الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، وأنها تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستخدام مبادرة الحركة المجتمعية الجديدة (سايمول أوندونغ) نموذجاً للتنمية المحلية.

٥ - **السيد خليل** (مصر): أشار إلى تباين مستويات التقدُّم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقال إنه ينبغي بذل الجهود لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية - الحلقة الأضعف في إطار الأهداف الإنمائية للألفية - ولضمان وفاء البلدان المتقدّمة النمو بما عليها من التزامات.

٦ - وقال إنه لا يزال من السائد التركيز الخاطئ على المساعدة الإنمائية الميسرة ضمن نظرة عالمية تعطي الجهة المانحة مكانة محورية. وينبغي أن يكون جوهر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هو القضاء على الفقر وأن تعالج الخطة مسألة وصول البلدان النامية إلى الأسواق التجارية وإلى التكنولوجيا اللازمة للتنمية والحاجة إلى إيجاد بيئة تمكينية دولية. وينبغي أن يظل الحق في التنمية ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة الأساس الذي تستند إليه الجهود الإنمائية العالمية في الحاضر والمستقبل.

٧ - وأضاف قائلاً إن الدعوات المتزايدة من قبل بعض البلدان لتغيير هيكل التعاون الدولي من أجل التنمية تحت ذريعة مواكبة التغيُّرات العالمية تثير القلق، خاصة وأن البلدان

المتقدمة النمو وافقت بمحض إرادتها على عدد من الالتزامات الهامة المتعلّقة بالجهود الإنمائية العالمية.

٨ - وفيما يتعلّق بمتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، أعرب المتكلم عن ترحيبه بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يجب أن تكون الدروس المستفادة من لجنة التنمية المستدامة نقطة انطلاق لعمله. وسلّط الضوء على أهمية التكنولوجيا بالنسبة لتمكين البلدان النامية من التحوُّل إلى مسارات إنمائية أكثر استدامة، وأشار مع التقدير إلى التوصيات المتعلّقة بأن يقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى بإنشاء آلية لتسهيل التكنولوجيا لتعزيز تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً ونقل هذه التكنولوجيات ونشرها.

٩ - **السيد جوهرة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الوثيقة الختامية لمؤتمر ”ريو+٢٠“ تتضمَّن مجموعة مبادئ طموحة تهدف إلى استكمال الالتزامات السابقة لصالح جميع الشعوب. وأضاف قائلاً إنه واثق من أن المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لن تواجهه نفس المصاعب التي واجهت لجنة التنمية المستدامة وأن الغلبة ستكون للإرادة السياسية.

١٠ - وأشار إلى أنه من الضروري بذل كل الجهود الممكنة لإنهاء الاحتلال الأجنبي والسياسات العدوانية، وقال إن إسرائيل تواصل احتلال الأرض الفلسطينية والجولان السوري وتستنزف الموارد الطبيعية. وقال إن مشاريع تُنفذ بمساعدة شركات من الولايات المتحدة الأمريكية في انتهاك لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٦٦ الذي يؤكِّد من جديد الحقوق غير القابلة للتصرُّف لسكان الجولان السوري المحتل على موارد الجولان الطبيعية. ودعا في هذا السياق اللجنة إلى إبراز الآثار الاقتصادية والبيئية السلبية للاحتلال الأجنبي وآثاره التي تعيق جهود البلدان النامية في سعيها إلى مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية.

١١ - وقال إن تدابير تجارية ومالية تُفرض من جانب واحد كوسيلة للقسر ضد البلدان النامية، ودعا الدول إلى تنفيذ الاتفاقات الدولية المعتمدة، ولا سيما ما اتُّفق عليه في مؤتمر ريو+٢٠، وإلى الامتثال لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٦٦.

١٢ - **السيد سيرجيف** (الاتحاد الروسي): قال إن وضع نموذج طويل الأجل للتنمية الاقتصادية أساسه تحقيق نمو اقتصادي حقيقي وإيجاد فرص عمل عالية النوعية وإجراء إصلاحات هيكلية أمر لا بد منه للقضاء على الاختلالات العالمية، وبخاصة في وقت تهدد فيه الأزمة بالتفاقم، بما في ذلك في البلدان النامية نفسها. ويجب اتخاذ عدد من الخطوات لتحسين الوضع الاقتصادي، بما في ذلك اتخاذ إجراءات منسَّقة لضمان توفّر مصادر طويلة الأجل لتمويل الاستثمار، وتعزيز فعالية نظم الضرائب، وخفض معدل البطالة، وتنمية التجارة الدولية.

١٣ - واستطرد قائلاً إن مجموعة العشرين أداة رئيسية لتعزيز نمو الاقتصاد العالمي بقوة واطراد وتوازن. وأشار إلى أن المشاركين في مؤتمر القمة الذي عقد مؤخراً في سان بيترسبرغ شددوا على التزامهم بتسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأكّدوا من جديد أهمية العمل الجماعي المستند إلى المبادئ المتفق عليها دولياً التي ترد في إعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ وإعلان برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً. وقال إن للتفاعل البنَّاء بين مجموعة العشرين وأكبر عدد ممكن من الأطراف، بما يشمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، أهمية خاصة عند إعداد خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٤ - وقال إن الاتحاد الروسي يشارك بنشاط في جهود تحقيق التكامل التي تُبذَل في المنطقة الأوروبية الآسيوية والتي

تهدف إلى وضع نموذج فعَّال للتعاون الاقتصادي يتيح حرية تنقل السلع والخدمات ورأس المال واليد العاملة. وفي هذا الصدد، أُنشئ مع كازاخستان وبيلاروس اتحاد جمركي وفضاء اقتصادي موحد بسوق من ١٦٥ مليون مستهلك يعمل في توافق تام مع مبادئ منظمة التجارة العالمية ومعاييرها. والإنجازات التي تحققت حتى الآن تشمل زيادة في حجم التجارة بين الأعضاء بنسبة ٣٣,٩ في المائة في عام ٢٠١١ وبنسبة ٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٢، وانخفاض عدد العاطلين المسجّلين رسمياً بنسبة ١٦,٨ في المائة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. واختتم حديثه قائلاً إن الجهود لا تزال تُبذل للتوصل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى إنشاء اتحاد اقتصادي في المنطقة الأوروبية الآسيوية يكون مفتوحاً أمام جميع البلدان التي ترغب في الانضمام إليه، ويربط بفعالية بين أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٥ - **السيد تاكاهاشي** (اليابان): قال إن حكومته ملتزمة بالرفع من وتيرة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث إنها خصصت بالفعل مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لمعالجة المسائل المتعلقة بالصحة في أفريقيا، ووضعت برامج لتدريب حوالي ١٢٠ ٠٠٠ شخص يتولون تقديم الخدمات الصحية والطبية. وأضاف قائلاً إن حكومته تعتزم أن تقدّم إسهاماً ملائماً في التجديد الرابع لأموال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، كما أنها ستقدّم خلال فترة السنوات الثلاث المقبلة مساعدة إنمائية رسمية قيمتها ٣ بلايين دولار.

١٦ - وينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تقرّ بأهمية النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل من أجل القضاء على الفقر المدقع، وأن تشجّع على توفير التغطية الصحية الشاملة من أجل تلبية الاحتياجات الصحية والطبية على نطاق أوسع، وخاصة بالنسبة للنساء والفئات الضعيفة. وأشار المتكلم إلى أهمية الحدّ من مخاطر الكوارث، وقال إن اليابان ستعقد المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحدّ من مخاطر الكوارث في آذار/مارس ٢٠١٥ وهي على ثقة من أن اللجنة ستدعم المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلّق بالاستراتيجية الدولية للحدّ من الكوارث. وينبغي أيضاً وضع إطار شراكة عالمية جديد يضم جهات فاعلة مثل الاقتصادات الناشئة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

١٧ - وأعرب المتكلم عن ترحيب وفده بالاتفاق الذي تم التوصّل إليه في المناسبة الخاصة التي عُقدت لمتابعة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يشمل الجهود المتعلقة بالفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة من أجل وضع إطار واحد ومجموعة أهداف موحَّدة. واختتم حديثه قائلاً إن حكومته ملتزمة بتحقيق التنمية المستدامة، إذ ستستضيف اليابان ثلاثة مؤتمرات دولية تتعلّق بهذا الموضوع قبل حلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

١٨ - **السيد أحامد** (الهند): قال إن الأهداف الأساسية للتنمية البشرية الواردة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية يجب ترحيلها إلى فترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن تبذل جهود طموحة للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠. ويجب إعطاء أولوية قصوى لإتاحة الفرص الاقتصادية للمرأة باعتبار ذلك إجراء أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة للجميع. ولا بد من تحقيق نمو اقتصادي سريع ومطرد وشامل للجميع من أجل التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية البشرية وإشاعة السلام والاستقرار. ولهذا ينبغي السعي إلى وضع سياسات لتعزيز النمو والوصول بجولة الدوحة إلى نتائج ذات توجه إنمائي، كما ينبغي اتخاذ خطوات مجدية لإصلاح المؤسسات من أجل تحقيق الإدارة الرشيدة للاقتصاد العالمي.

١٩ - واعتبر المتكلم أن أحد الأسباب الرئيسية للتفاوت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو عدم دعم الشراكة العالمية

لجهود البلدان النامية الأكثر ضعفاً. وقال إنه يتعين إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات والمصالح الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعرب عن القلق إزاء انخفاض مستويات المعونة العالمية طوال سنتين متتاليتين ثم قال إنه يجب أن تستند خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى بيئة اقتصادية دولية داعمة ونظام تجاري متعدد الأطراف، ومستوى أعلى من المعونة والتدفقات الاستثمارية، وإطار قوي لنقل التكنولوجيا.

٢٠ - وقال في معرض حديثه عن مسألة التنمية المستدامة إن عبء ضمان الاستدامة لا ينبغي أن يُلقى على عاتق الفقراء. واختتم حديثه قائلاً إنه يجب اتخاذ إجراءات لمعالجة الاستهلاك غير المتساوي للموارد العالمية والحدّ من المسارات الإيكولوجية غير المستدامة للبلدان النامية.

٢١ - **السيد نيازاليف** (قيرغيزستان): قال إن التنمية المستدامة لن تتحقّق إلاّ إذا كان التركيز في خطط التنمية الوطنية ينصب عليها أساساً. وأضاف قائلاً إن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في بلده للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ تهدف إلى إيجاد الظروف المواتية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحسين مستوى معيشة السكان. وينبغي أن تشمل أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ القضاء على الفقر، والحصول على التعليم والرعاية الصحية، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد والعمالة، والتنمية الزراعية والأمن الغذائي، والطاقة والحوكمة والسلام والاستقرار.

٢٢ - واستطرد المتكلم قائلاً إنه في ظل المناخ الاقتصادي العالمي الراهن ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تجعل منها الحقائق الجغرافية بلداناً أكثر ضعفاً من الناحية الاقتصادية، وبخاصة البلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة. وقال إن التحدّيات الخاصة التي تواجه البلدان الجبلية غير الساحلية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وينبغي تكثيف الجهود للنهوض بالأهداف الإنمائية لتلك البلدان الواردة ضمن القرارات الصادرة عن مؤتمر ريو+٢٠. وأعرب عن ثقته في أن مشروع القرار المتعلّق بالتنمية المستدامة للجبال سيحظى بالتأييد.

٢٣ - وواصل حديثه قائلاً إن نسبة ٣٠ في المائة تقريباً من الأنهار الجليدية قد ذابت بسبب تغيُّر المناخ، ومن الممكن أن يؤدّي استمرار هذا الاتجاه إلى صعوبات اجتماعية واقتصادية في المنطقة ككل. وينبغي أن تتواصل الأعمال المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، كما ينبغي للمنظمات المالية والبيئية الدولية أن تقدّم المساعدة لترشيد استخدام الموارد المائية في بلدان آسيا الوسطى بما يشمل إنشاء محطات لتوليد الكهرباء من مساقط المياه كوسيلة لتحقيق تنمية نظيفة وخضراء. وأعرب عن رغبة بلده في المشاركة في تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بإدارة الموارد المائية واستخدامها.

٢٤ - واعتبر المتكلم أن مستودعات مخلّفات اليورانيوم تمثّل مشكلة عويصة في بلده وقد يكون لها أثر سلبي على ملايين الناس في آسيا الوسطى. واختتم حديثه قائلاً إن مشروع القرار الذي قدّمته قيرغيزستان بشأن دور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في آسيا الوسطى (A/68/143/Rev.1، المرفق الثاني) ليست له آثار مالية، وأعرب عن يقينه من أن مشروع القرار سيحظى بتأييد الدول الأعضاء.

٢٥ - **السيد خاكيموف** (أوزبكستان): قال إن بلده، على الرغم من الأثر السلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية، شهد نمواً اقتصادياً زادت نسبته عن ٨ في المائة على مدى السنوات الست الماضية، كما أن الناتج المحلي الإجمالي زاد منذ عام ٢٠٠٠ بنسبة ٣,١ في المائة. وأضاف قائلاً إن نموذج التنمية الاقتصادية لأوزبكستان وسياساتها المتمثلة في

تنويع الأنشطة والاهتمام بالتصدير والاستعاضة عن الواردات تحتل مكاناً بارزاً بين ما يناظرها في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق وبلدان نامية عديدة.

٢٦ - واستطرد قائلاً إن بلده، على الرغم من امتلاكه احتياطيات كبيرة من المواد الهيدروكربونية الخام، يتخذ خطوات من أجل استخدام الطاقة والتكنولوجيات المتجددة بما يسهم في الجهود الدولية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. وبدعم من مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يجري تنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة، تشمل إنشاء محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وتربينات هوائية وتحوير السيارات لكي تسير بوقود أكثر حفاظا على البيئة.

٢٧ - وفي معرض كلامه عن آثار تغيُّر المناخ التي تؤدّي إلى استفحال نقص الموارد، قال إن انكماش بحر آرال له آثار إيكولوجية واجتماعية - اقتصادية وديموغرافية ليس فقط بالنسبة للمنطقة ولكن بالنسبة للعالم بأسره. وأضاف قائلاً إن حكومته وضعت برنامجاً للتدابير المتعلقة بالقضاء على عواقب جفاف بحر آرال وتفادي تعرّض النظم الإيكولوجية لبحر آرال لكارثة (A/68/383، المرفق). وستخصّص الحكومة مبلغ ٢ بليون دولار لتنفيذ برنامج عملها المتعلّق بحماية البيئة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧).

٢٨ - وقال إن تعزيز الاستخدام الرشيد للموارد المائية أمر مهم. غير أن الخطط التي تهدف إلى إنشاء محطات لتوليد الكهرباء من مساقط المياه في مناطق منابع نهر آمو دريا ونهر سير داريا العابرَين للحدود ستكون لها نتائج خطيرة بالنسبة للسلامة وتأثيرات على المجتمع والبيئة. واختتم حديثه قائلاً إن أي إجراء لاستخدام المجاري المائية العابرة للحدود ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الدول التي تقع في حوض النهر وأن يكون مستنداً إلى القانون الدولي.

٢٩ - **السيدة مورغان** (المكسيك): قالت إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي لها أن تستند إلى الخبرة التي اكتُسبت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والاتفاقات الدولية المعقودة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وخاصة توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وأضافت قائلة إن قرار عقد مؤتمر دولي للمتابعة بشأن تمويل التنمية ستكون له أهمية بالنسبة لبرنامج تمويل التنمية، ويجب أن تقدّم اللجنة الثانية توجيهاً واضحاً في هذا الشأن. وستستضيف المكسيك، في إطار التزامها بهدف إعداد مبادرة عالمية للإدماج، اجتماعاً للحكومات والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها لتحديد العناصر اللازمة للإدماج وأثر المبادرة على السياسات الإنمائية.

٣٠ - وقالت إن المكسيك ترحّب بقرار إعلان عام ٢٠١٥ عام الضوء، وستسعى في هذا الصدد إلى تعزيز الشراكات والتعاون بين الأوساط العلمية ومقرري السياسات. وستشارك المكسيك بنشاط في مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي سيُعقد في عام ٢٠١٤ وستواصل تنفيذ الاتفاقات التي توصل إليها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ في دورته السادسة عشرة والدورات اللاحقة.

٣١ - واختتمت المتكلمة قائلة إن المكسيك تدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث وستشارك بنشاط في إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ وفي عقد المؤتمر العالمي للحدّ من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٥.

٣٢ - **السيدة نازير** (هايتي): قالت إنه بالنظر إلى استمرار التباينات، ولا سيما بين البيئة الحضرية والبيئة الريفية، وبين أقل البلدان نمواً والبلدان المتقدمة النمو، ينبغي أن يسود تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في وضع استراتيجيات عملية تضمن المزيد من المساواة في توزيع ثمار

النمو. وينبغي عند إعداد خطة ما بعد عام ٢٠١٥ أن تؤخذ في الاعتبار القرارات التي ترتبت على الاستعراض الرباعي الشامل السابق، وخاصة الحاجة إلى تحسين جدوى ما تقوم به الأمم المتحدة من أنشطة تنفيذية في سبيل التنمية وتماسك هذه الأنشطة وكفاءتها.

٣٣ - وأعربت المتكلمة عن أملها في أن يؤدّي المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيُعقد في ساموا في عام ٢٠١٤ إلى تسهيل التنفيذ التام لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. وشدَّدت على أهمية الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتجارة العادلة، وعلى أهمية موضوع الثقافة والتنمية بالنسبة للأنشطة الإنمائية. وقالت إن التنمية المستدامة للجبال هي أيضاً موضوع يحظى باهتمام كبير من جانب هايتي. وقالت إنه توجد روابط معقّدة بين الهجرة الدولية والتنمية، وكان من الممكن أن يؤدّي إدراج المسألة في جدول أعمال اللجنة الثانية في الدورة الحالية إلى اتخاذ قرار صارم في وقت بدأ فيه الإقرار بما للمهاجرين من إسهام هام في التنمية في بلدان المهجر، من جهة، ومن جهة أخرى، يستمر القبول بتعرّض حقوقهم الإنسانية الأساسية لانتهاكات جسيمة.

٣٤ - وفيما يتعلّق بتمويل التنمية، قالت إن ثمة مشكلات خطيرة في طريقة توجيه التمويل العام الدولي. ففي هايتي يُعهد، بالكامل أو جزئياً، بتمويل وإدارة المشاريع الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف لإعادة بناء البلد بعد تعرضه للزلزال إلى الشركاء الأجانب أو المجتمع المدني، وهو ما حرم البلد من فرص ثمينة لبناء القدرات. وقالت إن وفدها سيؤيد عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية وإنشاء لجنة لتمويل التنمية من أجل سد الفجوة بين السياسات والتنفيذ الفعلي للالتزامات. واختتمت حديثها قائلة إن زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والأزمة المالية التي اندلعت في عام ٢٠٠٨ لا يمكن أن تكونا مبرراً لوقف السعي الحثيث نحو تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٥ - **السيد ماشابان** (جنوب أفريقيا): أكَّد من جديد أن بلده يرى أن الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي لها أن تظل هي الأولوية الرئيسية في خطة التنمية في السنتين القادمتين وألاّ يحجبها النقاش الجاري بشأن فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن المناسبة الخاصة التي عُقدت مؤخراً لمتابعة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية أتاحت فرصة لتقييم التقدّم المحرز والالتزام بتسريع التنفيذ قبل عام ٢٠١٥. وقال إنه ينبغي عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تؤخذ في الاعتبار الظروف المختلفة التي تشهدها مناطق العالم المختلفة وأن يطبَّق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٣٦ - وأعرب المتكلم عن ترحيب جنوب أفريقيا بتوافق الآراء الناشئ بشأن الحاجة إلى إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر حتى عام ٢٠١٥ وبعده. وعلى الرغم من أن الحكومات الوطنية مسؤولة عن تلبية الحاجات الإنمائية لشعوبها، فإن هناك حاجة إلى المساعدة الدولية لانتشال ملايين الناس من وهدة الفقر والتخلّف في وقت تؤدي فيه الأزمة الغذائية واستمرار حالة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي إلى عرقلة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لمحاربة الفقر وتحقيق الاعتماد على الذات. واعتبر المتكلم أن الرؤية المحددة في برنامج عام ٢٠٦٣ الذي أعلنه الاتحاد الأفريقي يمكنها أن تسهل تحقيق التنمية المستدامة لأفريقيا - القارة الغنية بالموارد الطبيعية التي لا نظير لها. وينبغي توفير المزيد من الاستثمارات المباشرة الأجنبية لأفريقيا، كما يجب إنهاء جولة الدوحة الإنمائية في الوقت الملائم، بما يلبي احتياجات البلدان النامية ويستجيب لأولوياتها. ويجب أن تستند الالتزامات الجديدة المتعلّقة بالتنمية إلى الاتفاقات القائمة، مثل توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، كما يجب بذل الجهود اللازمة كي تظل الشراكة العالمية من أجل

التنمية (الهدف ٨) من ضمن مجالات تركيز التعاون في المستقبل.

٣٧ - وفي الختام، أبرز المتكلم أهمية الحكم الرشيد والحاجة إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية بحيث تصبح ممثلة للبلدان النامية وتستجيب لاحتياجاتها. وقال إن الحكم الرشيد ينبغي له أن يهيئ الظروف الملائمة للمساءلة المتبادلة من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلّقة بالتنمية التي يُتعهد بها للبلدان النامية وأن يساعد في القضاء على تهرّب قطاع الشركات من دفع الضرائب وعلى التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية.

٣٨ - **السيد سيكسينباي** (كازاخستان): قال إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المستهدف يتطلّب تسريع وتيرة العمل. وينبغي توجيه التركيز نحو المناطق الإقليمية المتأخرة في بلوغ الأهداف، وكذلك نحو البلدان التي لها احتياجات خاصة، بما في ذلك البلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المجالات ذات الأولوية، في تقدير المتكلم، القضاء على الفقر، وبناء القدرات، والمساواة بين الجنسين، والانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

٣٩ - وينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تكون عالمية الطابع، وطنية الآثار، إنسانية التركيز، مستندة إلى سلطة القانون والحكم الرشيد. وقال إن كازاخستان ستعطي كامل تأييدها لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولأنشطة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. ثم أبرز أهمية المبادرات الرامية إلى نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، مثل برنامج شراكة الجسر الأخضر، وقال إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة سيعمل على زيادة التنسيق ومعالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٤٠ - وختم المتكلم بقوله إن كازاخستان اقترحت إنشاء مجموعة عالمية تكون منبراً افتراضياً شاملا للجميع ويتسم بالشفافية، وذلك ضمن منتدى أستانا الاقتصادي، بحيث يتيح الفرصة أمام البلدان لتبادل الآراء بشأن كيفية التغلُّب على الأزمة. ودعا جميع الوفود إلى دعم المؤتمر العالمي الثاني المواجهة الأزمة الذي سيُعقد في أستانا في أيار/مايو ٢٠١٤، وإلى وضع خطة عمل لحل الأزمة.

٤١ - **السيدة روبل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الساحة الإنمائية تتغيّر بسرعة، حيث تحققت مكاسب إنمائية عالمية لم يسبق لها مثيل في السنوات الأخيرة. وخرجت مجموعات كثيرة من الناس من هوّة الفقر وتحقّق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، مثل توسيع نطاق الحصول على مياه الشرب وتحسين ظروف المعيشة لسكان الأحياء الفقيرة. غير أن التقدّم المحرز كان متفاوتاً، ولا تزال البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من النزاعات وراء الركب بكثير. وستواصل الولايات المتحدة العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال برامج مثل مبادرة الصحة العالمية ومبادرة إطعام المستقبل، والمبادرة المتعلقة بتغيُّر المناخ العالمي، وكذلك من خلال أنشطة إنمائية تهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد والشفافية المالية وسلطة القانون.

٤٢ - واستطردت المتكلمة قائلة إن الرغبة الطموحة في تحقيق مكاسب حاسمة ونهائية في مكافحة الفقر المدقِع خلال العقدين القادمين ينبغي لها أن تدفع في اتجاه الالتزام المستمر بالأهداف الإنمائية للألفية وإعداد خطة أكثر طموحاً للتنمية فيما بعد عام ٢٠١٥ تأخذ في الاعتبار جوانب التنمية المستدامة كافة. وينبغي تكثيف الجهود لإدماج الفئات المحرومة والفئات المهمّشة في تحقيق تقدُّم التنمية وتضييق الفجوة الجنسانية في مجالات الصحة والتعليم وأسواق اليد العاملة، والتماس الأفكار والآراء من كافة الجهات ذات المصلحة لصياغة حلول إنمائية مناسبة تحقّق نتائج مجدية. ومن

الممكن أيضاً أن تتيح التكنولوجيات الحديثة نُهُجاً جديدة للتعامل مع المشكلات الإنمائية.

٤٣ - واختتمت المتكلمة حديثها قائلة إنه في ظل التغيُّرات الحاصلة في ساحة التمويل الإنمائي ومساهمة المساعدة الإنمائية الرسمية بقسط يسير في تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية، من المهم التطلُّع إلى ما يتجاوز الأشكال التقليدية للمساعدة في مجال التعاون الإنمائي وتحديد أساليب جديدة لتوسيع نطاق الشراكات المبتكرة مع القطاع الخاص.

٤٤ - **السيد بيشر** (إسرائيل): قال، في معرض ردّه على الاتهامات التي أعرب عنها ممثل الجمهورية العربية السورية، إن حالة المواطنين السوريين في مرتفعات الجولان أفضل من الحالة في سوريا نفسها، حيث يخشى السكان من تعرضهم للقصف من جانب حكومتهم. ثم مضى يقول إن بعض المواطنين السوريين يعبرون الحدود إلى مرتفعات الجولان ليحصلوا على العلاج الطبي الذي تقدمه حكومة إسرائيل.

٤٥ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أن التنمية المستدامة يجب أن تصبح مبدأً توجيهياً عالمياً ومعياراً عملياً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن يظل القضاء على الفقر هدفاً جامعاً. واعتبر أن إسرائيل أثبتت التزامها بهذا الهدف في سياق التنمية المستدامة من خلال الأعمال التي تقوم بها الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي (ماشاف)، ومثل لذلك بوضع نظام لتعليم الأطفال في سن مبكِّر، وإنشاء وحدتين للأمهات والرضع في غانا، وتبادل تكنولوجيا الري بالتنقيط مع المجتمعات الزراعية في جميع أنحاء منطقة غرب أفريقيا.

٤٦ - وقال إن النساء والشباب يشكّلون عنصراً أساسياً في السياسات الإسرائيلية في مجال التعاون الإنمائي. وتشكِّل المساواة بين الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية عنصراً أساسياً للتنمية المستدامة. وأشار إلى أن بلده سيشارك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في استضافة المؤتمر الدولي الثامن والعشرين للقيادات النسائية الذي سيركِّز على جعل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من المواضيع الرئيسية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واختتم حديثه قائلاً إن وكالة ماشاف تشارك أيضاً بنشاط في تعليم الشباب في كافة أنحاء العالم مهارات تنظيم المشاريع.

٤٧ - **السيدة بيرسيفال** (الأرجنتين): قالت إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يكون الإنسان محورَها، وأن يكون هدفا القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي من أولوياتها. وفي معرض إبرازها للتقدُّم الذي أحرزته التنمية الاقتصادية في منطقة أمريكا اللاتينية، قالت إن نموذج التنمية الاقتصادية للأرجنتين الذي يركِّز على العمالة وسيلة للإدماج الاجتماعي، قد أدَّى خلال السنوات العشر الماضية إلى تحقيق نمو مطرد على الرغم من الأزمة الوطنية التي ظهرت في عام ٢٠٠١ والأزمة المالية العالمية التي اندلعت في عام ٢٠٠٨. وقالت إن التجربة التي مر منها بلدها بيَّنت أن الأزمة تتيح الفرصة لتعزيز سياسات مواجهة التقلّبات الدورية وتكثيف التعاون الإنمائي الدولي من أجل المساعدة على الانتعاش.

٤٨ - واستطردت قائلة إن الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى التغلُّب على الأزمة الحالية لا تستند إلى أساس نظري أو عملي، فقد أثبتت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي أن تصحيح أوضاع المالية العامة وإعادة هيكلتها يؤديان إلى خفض الاستهلاك الخاص ومن ثم تقليص الناتج المحلي الإجمالي. والذي يجب القيام به هو تغيير هيكلي للنظام المالي العالمي، وإصلاح شامل للمؤسسات المالية الدولية، ووضع حد للمضاربات المحررة من وازع الضمير.

٤٩ - وأضافت قائلة إن الأمن الغذائي يمثّل تحدّياً عالمياً ملحاً، وينبغي بذل الجهود لزيادة إنتاج الأغذية وإمكانات

الحصول عليها، ولدعم الزراعة الأسرية التي توفّر فرص العمل في الريف وتساعد على تعبئة الاقتصاد المحلي. وأعربت المتكلمة عن أمل الأرجنتين في أن تشمل نتائج المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية إحراز تقدُّم في تجارة المنتجات الزراعية.

٥٠ - وكررت المتكلمة الدعوة إلى مناقشة الأسباب الهيكلية للفقر، وقالت إن مناقشة مسألة القضاء على الفقر وإقامة مجتمعات تتسم بالمساواة وعدم الإقصاء، بما في ذلك في البلدان المتوسطة الدخل، ينبغي أن تجري في سياق أوسع نطاقاً مع نقل التركيز من المساعدة من أجل التنمية إلى التعاون في سبيل التنمية، بما يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. واختتمت المتكلمة بقولها إنه يجب أن تحتل مسألة إعادة توزيع الثروة موقع الصدارة في البرامج الإنمائية المستقبلية.

٥١ - **السيدة أولزيباير** (منغوليا): قالت إنه يجري في بلدها تحسين واستكمال السياسات والأطر المؤسسية الخاصة بالتنمية المستدامة بما يتماشى مع الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠. وأضافت قائلة إن لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، التي أنشئت في مؤتمر ريو+٢٠، لها دور هام في اقتراح استراتيجيات تمويل فعّالة للتنمية المستدامة.

٥٢ - وعلى الرغم من أن منغوليا حققت على مدى السنوات الثلاث الماضية نمواً يزيد معدّله عن ١٠ في المائة، لا يزال اقتصادها ضعيفاً ويعتمد بدرجة كبيرة على استيراد النفط وبعض السلع الاستهلاكية. وأشارت إلى أن بلدها يواجه أيضاً تحديات بيئية، مثل الاحترار العالمي وتدهور التربة ونقص المياه. ولهذا السبب يجب اتخاذ قرارات استراتيجية لإقامة اقتصاد أخضر والحدّ من الاعتماد على التعدين؛ ومن المجالات التي يتعين التركيز عليها تحسين التشريعات وتشييد البنى الأساسية ودعم قطاع الطاقة. وقد جرى في أيلول/سبتمبر حوار استراتيجي بشأن مستقبل منغوليا في إطار المحفل الاقتصادي العالمي لبحث المسارات الاقتصادية المقبلة للبلد وجذب الاستثمار الأجنبي.

٥٣ - وأشارت إلى أن منغوليا تسعى إلى تكثيف تعاونها في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، وقالت إن البلدان غير الساحلية أكثر عرضة للمعاناة من تقلب أسعار السلع الأساسية وتغير المناخ والصدمات الخارجية الأخرى التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفَق عليها دولياً. وأعربت عن اتفاقها مع القول بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة التقنية والمالية والمساعدة على بناء القدرات لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من التخفيف من أوجه الضعف الهيكلي.

٥٤ - **السيد زان** (ميانمار): قال إنه على الرغم من تحقيق تقدُّم ملحوظ لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتمامها، وخاصة في أقل البلدان نمواً. فإن هناك تحدّيات جديدة، مثل تغيُّر المناخ، تعوق جهود تنمية الاقتصادات الضعيفة، كما أن أوجه عدم المساواة على المستويين الوطني والدولي تشكّل تهديداً للاستقرار السياسي والاقتصادي. وأعرب عن ترحيب وفده بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدام،ة وعن يقينه من أن مبدأي المساواة والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة المقبولين على نطاق واسع سيُسترشَد بهما في صوغ أهداف التنمية المستدامة وإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٥ - وينبغي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ أن تظل بمثابة المحفل الحكومي الدولي الأساسي للتفاوض بشأن الاستجابة على المستوى العالمي لتغيُّر المناخ. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الموارد المالية

والتعاون من أجل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من حدته. وأعرب عن أمل ميانمار في أن يترتّب على انعقاد الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ البدء في تشغيل صندوق المناخ الأخضر مع مطلع عام ٢٠١٤. وقال إن ميانمار واثقة أيضاً من أن مؤتمر القمة المعني بالمناخ المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ سيكون حافزاً للعمل على تقليل الانبعاثات وتعزيز القدرة على التحمل.

٥٦ - وبالنظر إلى أن هدف برنامج عمل اسطنبول لا يمكن تحقيقه بدون توفّر بيئة خارجية ملائمة ومن غير قدر كبير من الدعم والتعاون على المستوى الدولي، أعرب المتكلم عن ضم صوته إلى الأصوات الأخرى في مناشدة البلدان المتقدمة النمو أن تضمن تدفّق المساعدة الإنمائية الرسمية بحيث تكون معزّزة ويمكن التنبؤ بها ومستدامة. وبالنظر إلى أن أقل البلدان نمواً تتحمّل المسؤولية الأساسية عن تنميتها، فإن حكومته تجري إصلاحات اجتماعية - اقتصادية وسياسية ومالية للتخفيف من حدّة الفقر، ورفع مستويات التعليم والخدمات الصحية، وجذب الاستثمار. واختتم حديثه قائلاً إن منغوليا ستواصل العمل على نحو وثيق مع شركائها في التنمية كي تحقّق هدفها المتمثّل في تحقيق نمو اقتصادي مطرد نسبته ٧,٧ في المائة على مدى السنوات الخمس المقبلة بهدف التحوُّل إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

٥٧ - **السيد بيدرسين** (النرويج): قال إن العمل بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة يجب أن يستمر إلى ما بعد عام ٢٠١٥، وذلك بالنظر إلى أن الصحة تعتبر شرطاً مُسبقاً ونتيجة ومؤشراً لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها. وينبغي أيضاً لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تشمل هدفاً واضحاً وطموحاً لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، ولا سيما لأقل البلدان نمواً، وينبغي أن تُبذل الجهود لخفض انباعاثات غاز الدفيئة، وزيادة كفاءة الطاقة، وتطوير تكنولوجيات جديدة. ومن شأن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة وإعمال حقوقها أن يؤديا إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرخاء، وينبغي أن يكون ذلك هدفاً منفصلاً من الأهداف ذات الأولوية في إطار خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وأما العناصر الأخرى فهي حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي وسلطة القانون والعدالة.

٥٨ - وأعرب المتكلم عن التزام النرويج المستمر بضمان مستوى مرتفع من المساعدة الإنمائية في إطار يشمل الحكم الرشيد وسلطة القانون والتوزيع العادل. ويجب تعبئة الموارد، على المستويين الدولي والوطني، بالطريقة الأكثر فعالية لتحقيق التنمية المستدامة.

٥٩ - وأعرب المتكلم عن ارتياح بلده لاستجابة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بسرعة للدعوة التي وردت في القرار المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات (A/RES/67/226). وأضاف قائلاً إن بلده متفق على أن فرادى الوكالات بحاجة إلى المزيد من التمويل الأساسي والتمويل المخصّص بشكل مرن، ويدرك أن هناك حاجة إلى تمويل مخصَّص لمبادرة ”توحيد الأداء“. وأعرب عن ترحيبه بالاتفاق المتعلّق بتقاسم التكاليف بالنسبة لنظام المنسِّق المقيم، وقال إنه ينبغي توثيق أثر برنامج الإصلاح من خلال أفضل النتائج المحققة على نطاق المنظمة والتقارير المعدة على المستوى القطري.

٦٠ - **السيد سينهاسيني** (تايلند): قال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تستند إلى الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة السياقات والتحدّيات العالمية المتغيرة. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو القضاء على الفقر. وقال إنه ينبغي أن تُدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية من أجل تلبية احتياجات الناس على جميع المستويات، وأعرب

عن ترحيب تايلند في هذا الصدد بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٦١ - وواصل حديثه قائلاً إن الأزمة المالية وأثرها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد بيَّنا أنه لا بد من نظم نقدية ومالية وتجارية دولية تتسم بالانفتاح والنزاهة والشمولية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل على الصعيد العالمي. وللأمم المتحدة دور محوري في تعزيز الحوكمة والتعاون الدوليين في المجال الاقتصادي، ويجب أن يهيئ المجتمع الدولي بيئة أكثر تشجيعاً على وصول أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الأسواق.

٦٢ - وقال إن مسألة الأمن الغذائي المعقّدة يجب أن تُعالج بطريقة شاملة وعلى نحو مستدام. ويجب فتح الأسواق أكثر، بطرق منها الاستثمار المستدام في البنى الأساسية وتشجيع الصناعات الزراعية والتقدّم التكنولوجي، وينبغي للدول الأعضاء أن تعالج مسألة عدم استقرار أسواق الغذاء من خلال الآليات القائمة، ومنها نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية.

٦٣ - وينبغي للدول أن تستخدم على نحو كامل برنامج عمل هيوغو (٢٠٠٥-٢٠١٥) وتشجّع إدراج مسألة الحدّ من مخاطر الكوارث في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن حكومته تؤيد مواصلة المفاوضات المتعلقة بالمناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، وتتطلّع إلى مؤتمر القمة المعني بالمناخ المقرر عقده في عام ٢٠١٤.

٦٤ - إن التنمية المستدامة الطويلة الأجل لا يمكن تحقيقها إلاّ إذا كان الإنسان في مكانة المحور من التنمية. وقال إن بلده يسعى إلى تضييق الفجوة الرقمية ويعمل على بناء القدرات اللازمة للموارد البشرية والمساعدة التقنية ونقل العلم والتكنولوجيا. واختتم حديثه قائلاً إن بلده يقيم أيضاً شراكات مع بلدان نامية أخرى في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٦٥ - **السيد آل ثاني** (قطر): قال إن آثار الأزمة المالية العالمية لا تزال محسوسة وخاصة في البلدان النامية التي تشهد انحسار الطلب على صادراتها. ويجب أن تفي البلدان المانحة بما قطعته من تعهُّدات في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك في سياق توافق آراء مونتيري، كما ينبغي أن يُبذل كل جهد ممكن لاختتام جولة الدوحة دون مزيد إبطاء بغرض إقامة نظام تجاري يكون منصفا ومفتوحا وغير تمييزي. واستطرد قائلاً إنه يجب مساعدة البلدان النامية كي تنفِّذ استراتيجياتها الإنمائية الدولية، ومن شأن اتخاذ إجراءات للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ، مثل تدهور التربة والتصحُّر، أن يساعد على زيادة الناتج الزراعي ويعزز الأمن الغذائي.

٦٦ - وأكَّد من جديد التزام قطر بتنفيذ نتائج مؤتمر ريو+٢٠ ومبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، وبمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وقال إن بلده يعمل بنشاط أيضاً على تمكين المرأة. فقد كان الاجتماع الوزاري الثالث لحركة عدم الانحياز المعني بالنهوض بالمرأة، الذي عُقد في قطر في شباط/فبراير ٢٠١٢، بمثابة المنبر لتبادل الخبرات، وأعاد الاجتماع أيضاً التأكيد على أهمية تمكين المرأة في تحقيق التنمية المستدامة.

٦٧ - وقال إن الممارسات القمعية والسياسات التمييزية لإسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة تستنزف الموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني. فإسرائيل لا تزال تنتهك القانون الدولي الإنساني وترفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل الثقة في فعالية الأمم المتحدة. واختتم المتكلم حديثه قائلاً إن بلده يؤكّد مرة أخرى على السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري

المحتل على مواردهم الطبيعية، ودعا إسرائيل إلى أن تتقيّد على الفور بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي.

٦٨ - **السيد ساريو** (ملديف): قال إن التصدي لتغيُّر المناخ مسألة بقاء بالنسبة لبلده الذي تقع نسبة من مساحة أراضيه تزيد عن ٨٠ في المائة على ارتفاع متر واحد فقط من سطح البحر. فالجزر البالغ عددها ١ ١٩٠ جزيرة تتعرّض جميعها تقريباً لتحات شديد لسواحلها، وبالنظر إلى إسهام السياحة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد عن ٨٠ في المائة، فإن أي تفاقم لتدهور النظام الإيكولوجي ستكون له آثار جسيمة على السكان. وتلقي الآثار الضارة لتغيُّر المناخ أعباء إضافية على النظم الوطنية للتدخل والتنمية وتعوق بدرجة كبيرة التطلّعات الإنمائية للمديف. وأشار إلى أن حكومته تنفق حالياً على بناء القدرة على تحمُّل آثار تغيُّر المناخ نسبة من الميزانية الوطنية تزيد عن ٢٧ في المائة، ثم قال إنه ينبغي مضاعفة الجهود لزيادة الموارد المالية المتاحة لمساعدة أكثر البلدان ضعفاً على التكيف مع تغيُّر المناخ. وأعرب المتكلم عن قلق بلده من أن الكثير من الشركاء في التنمية لم يفوا بما عليهم من التزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية ومن بطء التقدّم في إنشاء صندوق المناخ الأخضر. واعتبر أنه ينبغي توفير موارد مالية إضافية من أجل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٦٩ - وقال المتكلم في معرض حديثه عن التنمية المستدامة إنه ينبغي للدول الأعضاء جميعها أن تعمل على جعل المنتدى السياسي الرفيع المستوى منبراً يتسم بالقوة والتركيز. وبالإضافة إلى القضاء على الفقر، ينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة شاملة للمسائل التي تهم الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل الموارد المائية والمحيطات والمساواة في الحصول على الرعاية الصحية وأمن الطاقة.

٧٠ - وقال إن عدم وجود تعريف للدول الجزرية الصغيرة النامية يحول دون حصول هذه البلدان على معاملة خاصة من المنظمات الإنمائية والبلدان المانحة. وينبغي الاعتراف على نحو كامل بهذه الدول كفئة خاصة من البلدان. ووفقاً للوضع القائم فإن استخدام مؤشرات منقوصة، مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، لا يأخذ في الاعتبار الحقائق المتعلّقة بالتنمية في الدول الجزر الصغيرة، مثل ضعفها أمام الكوارث الطبيعية وصدمات الأسواق الخارجية والصعوبات التي تحول دون تحقيق وفورات الحجم.

٧١ - **السيد مانونغي** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه ينبغي تسريع وتيرة التقدّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما يجب اتخاذ إجراءات ملموسة على الصعيدين الوطني والدولي بعد التعهدات السياسية المعلنة في المناسبة الخاصة التي عُقدت في الآونة الأخيرة لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية. وينبغي وضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تكون شاملة للجميع وبأهداف واضحة قابلة للتحقيق دعماً للجهود التي سيُضطلع بها في المستقبل للقضاء على الفقر المدقع وتحسين رفاه جميع الشعوب. ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة لتكون المبادرات التي أطلقت بعد مؤتمر ريو+٢٠، مثل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، متكاملة تماماً ومصدراً للإرادة السياسية المتجددة.

٧٢ - وواصل حديثه قائلاً إن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة يشكّلان إطاراً مفاهيمياً قوياً للمناقشات التي ستجري مستقبلاً بشأن تمويل التنمية. وفي حين ينبغي بحث مسألة عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بما عليها من التزامات بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية، يجب أيضاً اتخاذ خطوات لتشجيع تعبئة الموارد على المستويين المحلي والدولي، بما يشمل

الاستعانة بالاستثمار المباشر الأجنبي. وقال إن وفده سيؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للمتابعة بشأن تمويل التنمية قبل نهاية عام ٢٠١٥. وأعرب عن أمل وفده في أن يحرز المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية تقدّماً في مجالات بالغة الأهمية، منها تسهيل التجارة والمفاوضات الزراعية والتنمية.

٧٣ - وأعرب المتكلم عن ترحيبه بتركيز الرئاسة الحالية لمجموعة الثمانية على الضرائب والتجارة والشفافية، وقال إنه ينبغي بذل الجهود لتعزيز القدرة الوطنية للبلدان النامية على وقف التدفقات المالية غير المشروعة والتهرّب من دفع الضرائب والإفلات الضريبي، مع إيجاد ظروف يكون فيها للتحويلات المالية أثر أكبر في تحقيق التنمية المستدامة.

٧٤ - وقال إنه ينبغي للجهود المتعلقة بالتكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من حدته أن تركز على توفير موارد مالية إضافية تكون كافية وقارة، وعلى سبل تمويل صندوق المناخ الأخضر، وعلى نقل التكنولوجيا لتمكين البلدان الأفريقية من التصدي لتغيُّر المناخ على نحو أكثر فاعلية. واختتم حديثه قائلاً إنه ينبغي أن ينفَّذ مبدأ ”من يلوّث يدفع“ ومبدأ ”المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة“ تنفيذاً تكون له ثمار مجدية.

٧٥ - **السيد ماكلاي** (نيوزيلندا): لاحظ أن العديد من المسائل التي اقتُرح إدراجها في خطة ما بعد عام ٢٠١٥، مثل أهداف التنمية المستدامة، تناولتها مشاريع قرارات معروضة على اللجنة. وقال إن نيوزيلندا تتطلّع إلى القرارات التي ستتخذها اللجنة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيُعقد في ساموا في عام ٢٠١٤ والمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحدّ من مخاطر الكوارث الذي سيُعقد في اليابان في عام ٢٠١٥.

٧٦ - وقال المتكلم في معرض حديثه عن المسائل المتعلّقة بسياسات الاقتصاد الكلي إن وضع أكثر الفئات حرماناً في العالم يمكن تحسينه إذا وُضع إطار يسمح لهذه الفئات بممارسة التجارة على نحو أكثر فعالية. وأضاف قائلاً إن نيوزيلندا، وهي من البلدان الزراعية الرئيسية، واعية تمام الوعي بالفرص والتحديات المرتبطة باستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام في التنمية الزراعية، وهي تتولى زمام المبادرة في المجالات التي يمكن لها أن تحقّق فيها نتائج مؤثرة، وذلك من خلال التحالف العالمي لبحوث الانبعاثات من غازات الدفيئة الناجمة عن النشاط الزراعي.

٧٧ - واعتبر المتكلم أن إحدى المهام الرئيسية للجنة العمل على أن يظل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلّق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية سائراً في الطريق الصحيح.

ورفعت الجلسة في الساعة ١٣:٠٥.